حرية
سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

www.hurrriya.com
حرية – العدد (١٣) ٢٠١٢/١٢/٣

معركة المطار ودلالاتها

علي الشيخ منصور

كانت شركة الطيران المصرية أخر من أعلن في بداية الأسبوع المنصرم وقف رحلاته الجوية عبر مطار دمشق الدولي، بسبب العمليات العسكرية في محيط المطار، مما اضطر الإعلام السوري أن يقدم تفسيراً مخالفاً للواقع، يقول عبر بيان لهيئة الطيران المدني في سوريا بأن المطار مغلق بسبب أعمال الصيانة الروتينية، وكان لهذا الخبر وقع الصاعقة حتى على مؤيدي النظام، فالجميع يُدرك أن كل مطارات العالم تجري عمليات الصيانة والترميم وحتى التوسعة دون أن تحتاج لإغلاق أجوائها ولو لأيام أو ساعات، وحتى في سوريا قبل اندلاع الثورة، كان النظام قد عهّد عمليات ترميم واصلاح المطار التي استمرت لعامين تقريباً إلى شركة ماليزية دون أن يحتاج إلى إغلاق المطار ولو ليوم واحد.

وفي اليوم التالي اضطر التلفزيون السوري إلى تكذيب الخبر، وحتى إجراء مقابلة مع شخص وصل للتو إلى مطار دمشق الدولي، وهو يتحدث عن أجواء عادية وحركة طيران وركاب طبيعية! وفي اليوم الثالث أقلعت طائرة روسية إلى مسكو في ظروف غامضة، حاول النظام أن يتكئ عليها لنفي خبر إغلاق المطار، لكن المياه كما يقولون تكذب الغطاس، إذ تمّ إلغاء كل الرحلات المحجوزة سلفا من مطار دمشق، وأعادت شركات الحجز ثمن البطاقات إلى أصحابها.

مع تواصل أنباء الانتصارات الميدانية التي حققها الجيش الحر في الغوطة الشرقية، وتحرير كامل البلدات والقرى الواقعة بعد المتحلق الجنوبي، اضطر النظام إلى خوض معارك عنيفة داخل قوس المتحلق وفي مواقع أقرب لمحيط مدينة دمشق، في كفر سوسة والمعضمية وداريا، وفي الحجر الأسود وببيلا والقدم عسالي، مما سمح للجيش الحر أن يحقق انتصاراً مفاجئاً حين استولى على مطار الحوامات في الغزلانية والمهبط المجاور له، وكتيبة الدفاع الجوي التي تشكل الحماية الرئيسية لمطار دمشق الدولي، وتابع هجومه باتجاه عقربا حيث استولى على مقر أمني على الجسر الثاني لطريق المطار، وعلى كتيبة دفاع جوي أيضا، بحيث لم يستطع النظام نفسه إنكار تلك الانتصارات التي حققها الثوار في معاركهم على هذا المحور، فعمد إلى قصف القرى الواقعة في محيط المطار وعلى طول الطريق الممتدة إليه.

مع الإشارة إلا أن الجيش الحر لا يهدف لتدمير المطار المدني ولا الطائرات المتواجدة على مدارجه، لكنها المعركة الأولى في طريق تحرير دمشق، وانتزاع المواقع من يد النظام بالتدريج، والاستيلاء على الكتائب العسكرية التي وصل عددها إلى قرابة ٢٤ كتيبة، أي ما يعادل ثلاثة ألوية في تقسيمات الجيش السوري، وهو ما يؤهله لاستكمال معارك التحرير، وبشكل خاص تحرير العاصمة دمشق، كما أن لعملية مطار دمشق الدولي قيمة رمزية أكثر من كونها عملية استراتيجية، فالمطار نافذة البلد باتجاه العالم الخارجية، وحين يفقد النظام هذه النافذة، كما فقد قبلها السيطرة على جلّ المعابر الحدودية، يكون عمليا قد فقد جزءاً من مقومات سيادته.

والنظام السوري يُدرك ذلك، ويعرف أن المعركة الحاسمة ستكون للاستيلاء على مطار المزة العسكري، ولذلك يسعى بكل قوته ووحشيته الآن لتدمير بلدات المعضمية وداريا وحتى كفر سوسة، فهي الخزان الذي يمد الجيش الحر في هذه المعركة التي باتت أقرب من تقديرات النظام بكثير.

الافتتاحية

داريا عنوانٌ للتفاؤل

سامي شيحان

داريا بلدة صغيرة تقع جنوب مدينة دمشق وتشتهر بالعنب الديراني الأشهر في سوريا، كما تشتهر مع بعض بلدات ريف دمشق بصناعة الموبيليا والخشبيات التي تنتشر في أرجائها كورش ما زالت قادرة على منافسة المعامل التي دخلت هذا السوق أو البضاعة المستوردة أيضاً، لكن في داريا دفء الريف الذي يأخذك إلى المزارع والكروم، وإلى فلاحين بسطاء مازالوا يربون الماعز الشامية ويدورون على الأحياء والمنازل لبيع الحليب الطازج. هذه البلدة انضمت للحراك السلمي المطالب برحيل الأسد منذ بداية الأحداث، وكانت تنسيقية داريا عنواناً للنضال السلمي الذي دفع ثمنه كثير من الشهداء، لعل أشهرهم الشهيد غياث مطر الذي قتل، ثم جرى التمثيل بجثته التي أعيد سرقتها من القبر ثانية، فهل نتساءل بعد ذلك: كيف تحولت الثورة باتجاه العنف والعسكرة؟

بعد عدة مجازر في بلدة داريا، قرر النظام الأسدي أن يشطب البلدة من قائمة بلدات الثورة السورية، فدخلتها قطعان الأمن والعسكر في عيد الفطر المنصرم بتاريخ ١٨ آب/ أغسطس لتقتل أكثر من ألف مواطن وتدمر الكثير من البيوت والمنشآت والمزارع، ولتعلن انتصارها على العصابات الإرهابية، لكن داريا لم يطلْ انتظارها لتخرج منها المظاهرات مطالبة برحيل الأسد وإسقاط النظام. الآن، ومنذ ثلاثة أسابيع يحاول النظام اقتحام بلدة داريا مجدداً ليزيلها من الجغرافيا السورية، يحاول بكل جبروته العسكري أن يقتحم تلك البلدة الوادعة عبر أكثر من محور، من طريق الفصول الأربعة، من محور المعضمية وبساتين كفر سوسة، ومن طريق المعامل المتفرع عن أتستراد درعا، إضافة للقصف اليومي ببراميل ال تي إن تي المدمرة، دون أن يتمكن من دخول البلدة التي نزح كل سكانها باستثناء القادرين على المقاومة، وفي كل يوم يدرك النظام عجزه عن اقتحام داريا وتدميرها كاملاً، يزداد عنف هجمته الوحشية ضد بلدة العنب، واليوم بتاريخ ٢/ ١٢/ ٢٠١٢ يقصف الأسد بلدة داريا بالغازات السامة المحرمة دولياً، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على عجز هذا النظام الذي يحاول أن يرعب العالم، وهو ضعيف وعاجز إذاء بلدة صغيرة كداريا الصامدة، والتي أصبحت عنواناً للتفاؤل بنهاية هذا النظام الوحشي.

حرية – العدد (١٣) ٢٠١٢/١٢/٣

العدالة الانتقالية والربيع العربي

جورجيت أسعد

عشرون شهراً انقضت من عمر الثورة السورية التي يتنازع فيها السوريون على حقوقهم الإنسانية والسياسية والاقتصادية مع السلطة الحاكمة. هذا الصراع امتد إلى الصراع من أجل توثيق أعداد الضحايا المباشرين وغير المباشرين الذين يسقطون من كلا الطرفين، إذ تقابل الحكومة السورية الحقوقيين والنشطاء المدنيين الذين يعملون في مجال التوثيق بأشد العقوبات، لمعرفتها الدقيقة بالمآل الذي تقود إليه عملية التوثيق هذه.

إن تحديد هوية الضحايا وأعدادهم هي الوثيقة الأولى والخطوة الأولى فيما يعرف بعملية «العدالة الانتقالية». وهي العملية التي اختارت شعوب عديدة أن تخوضها في سبيل التصالح مع ماضيها المثقل بانتهاكات حقوق الإنسان والمجازر الوحشية، وليس نسيانه، والتطلع نحو بناء مجتمع العدالة والسلم. وثمة تجارب مجتمعية مختلفة للعدالة الانتقالية، ففي جنوب أفريقيا أتت هذه العملية كمحاولة لردم التاريخ الوحشي لنظام التمييز العنصري «الأبارتيد» الذي ساد طوال عقود عبر ما عُرِفَ ب «لجنة الحقيقة والمصالحة» عام ١٩٩٥.

وقبلها في الأرجنتين التي عرفت في فترة الحكم العسكري للجنرال خورخي فيديلا ١٩٧٦- ١٩٨٣ (٣٠) ألف حالة اختفاء. وقد بدأت (اللجنة الوطنية لدراسة مشكلة اختفاء الأشخاص في الأرجنتين) عملها سنة ١٩٨٣ من أجل الكشف عن مصيرهم، ثمّ وتحت ضغط الحكم العسكري صدر بعد عامين عفو عام عن مرتكبي هذه الجرائم، لكن ونتيجة استمرار «مظاهرات الأمهات الصامتة». أعلن مجلس القضاء الأعلى في الأرجنتين عام ٢٠٠٥ أي بعد عشرون عاماً عدم دستورية العفو السابق، كما تشكلت «لجان الحقيقة والمحاكمة» للكشف عن مصير المفقودين والمختفين ومحاكمة المسؤولين .

من هذه التجارب وأخريات كثر نجد أنّ العدالة الانتقالية هي مفهوم أكثر منها عملية محددة بسياقات لازمة، مفهوم يتم تطبيقه وفق خصوصية كل أزمة مجتمعية ووفق الثقافة الإنسانية وخصوصيتها للبلد الذي يتم تطبيقه فيه. علماً أنّ مفهوم العدالة الانتقالية ظهر في العالم بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة كاستجابة لدعوات المهتمين بحقوق الإنسان والمطالبة بضرورة الكشف عما ارتكب في الحرب من فظائع وانتهاكات إنسانية جسيمة ومعاقبة مرتكبيها، وقد تمخض عنها بشكل أساسي ما عُرف بمحاكمات نورمبرغ. ولاحقاً تمّ توسيع هذا المفهوم ليشمل بالإضافة إلى ضحايا الحرب ضحايا جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية والتطهير العرقي أو الإثني. وأضيف إليه حديثا الاغتصاب إذا كان القصد منه التهجّير والتطهير العرقي.

والعدالة الانتقالية هي استراتيجية عمل تنتهجها المجتمعات التي عانت من صراعات داخلية أو حرب أهلية أو حرب تحررية، رافقها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ويمكن أن تنتهجها إرادة سياسية لتجاوز أزمات مجتمعية سابقة زمنياً كما حدث في التشيلي عندما حاول النظام السياسي

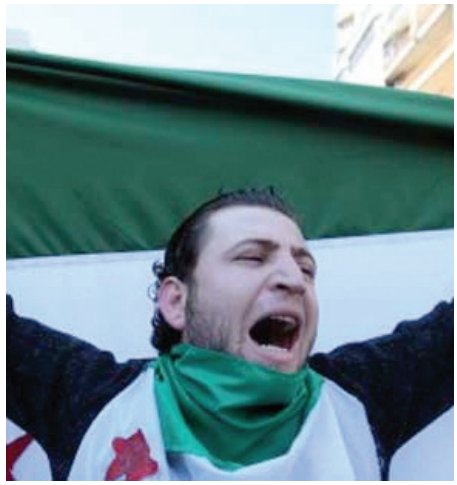

للحاكم العسكري «بينوشي» تجميل نفسه عبر عملية مصالحة وطنية محدودة الفعالية عام ١٩٩٠، فبقيت شكلية وغير فعّالة، إذ أنّ تطبيق مفهوم العدالة الانتقالية يتطلّب تحقيق عدد من الإجراءات والخطوات الهادفة بداية إلى رد الكرامة والاعتبار للضحايا والاعتراف بمعاناتهم وملاحقة الجناة ومحاكمتهم، مع التعويض للضحايا ولأسرهم، والعمل على اتخاذ الإجراءات القانونية والتشريعية الكفيلة بعدم تكرار مثل هذه الانتهاكات مستقبلاً، ذلك بقصد مساعدة أولئك الضحايا على تجاوز جراح الماضي والمصالحة مع الآخر بحيث يتمكنون من إعادة اللحمة إلى النسيج الاجتماعي الوطني والانتقال لمرحلة بناء مجتمع الديمقراطية والعدالة والسلام.

وعلى الرغم من حداثة مفهوم العدالة الانتقالية إلا أن الواقع يشير إلى تطبيق هذا المفهوم في ٣٠ دولة في العالم خلال القرن العشرين من أهمها تجربة الأرجنتين والبيرو والسلفادور ورواندا وسيراليون وجنوب إفريقيا وتيمور الشرقية وصربيا وتشيلي واليونان، وقد كانت البداية الحقيقية لما يمكن أن يسمي تطبيق العدالة الانتقالية، في محاكمات حقوق الإنسان في اليونان أواسط السبعينيات من القرن الماضي، وبعدها في المتابعات للحكم العسكري في الأرجنتين وتشيلي من خلال لجنتي تقصي الحقائق في الأرجنتين عام ١٩٨٣ وتشيلي عام ١٩٩٠ ومن بعد ذلك في العديد من دول القارة اللاتينية. إن هذا الحضور الكثيف لهذا المفهوم يؤكد وبشكل لا يدع مجالاً للشك، مدى أهميته ومدى حاجة المجتمعات له كآلية تساعدها على تجاوز الماضي بإرثه المفجع والتصالح مع الذاكرة الوطنية والتطلع لمجتمع خالٍ من مثل هذه الانتهاكات والفظائع

آليات تطبيق العدالة الانتقالية:

يعتقد الكثيرون للوهلة الأولى أن هذه العملية تعني مسامحة مرتكبي الجرائم على ما اقترفوه دون أي مقابل سوى إعادة فتح الذكريات الأليمة لضحايا الانتهاكات، إلا أن كشف هذه الذكريات هو الخطوة الأولى باتجاه كشف الحقيقة، ومن ثمّ الكشف عن مرتكبي هذه الانتهاكات ومحاكمتهم، وصولاً إلى البحث في آليات التعويض للضحايا وطلب مغفرتهم. وعليه فإنّ هدف أي عملية انتقالية هو تصالح الشعوب مع ماضيها من أجل مساعدتها في التطلع نحو مستقبل أفضل. ومن أجل تحقيق هذا الهدف توجد آليتان إحداهما قضائية وأخرى غير قضائية، سوف نتوسّع في الحديث عن كل من هاتين الآليتين لاحقاً. وبالرغم من كون الآلية القضائية بما تتضمنه من ملاحقات قضائية ومحاكمة الجناة، وما تمثله لدى الكثيرين من أسر الضحايا من تجلي فكرة العدالة وإمكانية محاسبة مقترفي تلك الجرائم ولو بعد حين، إلا أنّ ثمة صعوبات عدة تعترض هذه الآلية، ليس أقلها الوقت اللازم للسير في العملية القضائية الإجرائية، والأعداد الكبيرة لمرتكبي الجرائم الواجب مسائلتهم ومن ثم محاسبتهم. في حين تؤمن الآليات غير القضائية والتي من أبرزها «جبر الضرر» تعويضاً مادياً ومعنوياً في وقت أقل بكثر مما تحتاجه الآلية القضائية.

إن أي عملية للعدالة الانتقالية مشروطة أولاً وأخيراً بالإرادة السياسية، فإلى جانب تجربة الارجنتين التي انتظرت فيها الأمهات عشرين عاماً، حتى تبدلت القيادة السياسية وألغت العفو الرئاسي السابق لعام ١٩٨٥ ، نجد في عالمنا العربي أبرز التجارب في المملكة المغربية، حيث جاءت فكرة تطبيق العدلة الانتقالية بمبادرة من الملك الحسن الثاني منتصف تسعينات القرن المنصرم وتابعها نجله محمد السادس في نيسان/ ابريل من عام ٢٠٠٤، والتي سعى من خلالها إلى ردم هوة (٤٣) عاماً من الظلم، عاش فيها الشعب المغربي انتهاكات جمة ضد حقوق الإنسان خلال سنوات حكم والده من ١٩٥٦-١٩٩٩ ، إلا أن هذه التجربة بقيت منقوصة عندما منعت الإدارة السياسية أعضاء هيئة «الإنصاف والمصالحة» من كشف أسماء مرتكبي الانتهاكات.

عموماً يحتاج التطبيق الحقيقي لمفهوم العدالة الانتقالية إلى تكامل هذه الآليات إذ لا يكفي لتحقيق هذا النوع من العدالة، الاعتراف بحقوق الضحايا وطلب السماح والعفو منهم أو من ذويهم ومنحهم التعويضات المادية، ما لم يترافق ذلك مع إجراء محاكمات قضائية لمرتكبي هذه الجرائم. وهذا كله لن ينتج ثماره ما لم يرافقه تعديلات قانونية وتشريعية تطال كل القوانين التمييزية وتمهد لمجتمع ديمقراطي تعددي.

إنّ دول الربيع العربي تجد اليوم نفسها في مواجهة استحقاقها التاريخي للتصالح مع ماضي أنظمتها الديكتاتورية بكل إرثه القبيح، وفي حين تصطدم المحاولات اليمنية بالعفو الذي نصّ عليه اتفاق نقل السلطة ويمنع محاسبة الرئيس السابق علي عبد الله صالح عن جرائمه المرتكبة خلال سنوات حكمه، يحاول الليبيون والتونسيون النظر في واقعهم الراهن والتأسيس لخطوات جادة نحو مصالحة وطنية وعملية عدالة انتقالية شاملة، في حين لم تزل مصر كما سوريا تنتظر حسم الإرادات السياسية للبدء في العملية القانونية والمجتمعية، وحتى لحظة الحسم تلك، في هذه البلدان كما في اليمن وشقيقات الربيع العربي فإنّ الجهد الأكبر لايزال يقع على عاتق النشطاء المدنيين ومنظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني في مواجهة السلطات السياسية وإراداتها الواهنة.

كذبة مكافحة الفساد في ظل النظام السوري

من يحاسب حيتان الفساد ؟

نعيم نصار

طوال ٤٢ سنة ظلّ المواطن السوري أسير مناخ الفساد المترافق بالخوف، فساد وفاسدون نموا وعاشوا في أجواء ورعاية انتقائية من قبل الأجهزة الأمنية لأسماء معينة من كبار الفاسدين، ومحاربة انتقائية لأشكال فساد صغيرة.

ويعرف المواطن السوري أن الفاسدين الكبار لا يطالهم أي حساب محتمل لأنهم ببساطة جزء أساسي من السلطة الاستبدادية التي أهانت الناس وسرقت مقدرات البلد.

ومنذ أشهر وبعد بدء الثورة السورية،انتشرت أحاديث حكومية عن مشروع هيئة مكافحة الفساد ، باعتبارها ستكون بديلاً للهيئة المركزية للرقابة والتفتيش. الهيئة التي خبرها السوريون جيداً ويعرفون أنها كانت سيفاً مسلطاً على الرقاب في ظل مصادرة القضاء وتخريبه، وإفساده وتبعيته للأجهزة الأمنية.

ورغم كل الجعجعة الإعلامية التي ترافق كل خطوة حكومية، بقيت هيئة مكافحة الفساد حتى تاريخه حبراً على ورق، وإن ظهرت فإنها ستكون عبارة عن سيرك إعلاني لتمرير الكثير من الوهم لما تبقى من جمهور مؤيد لهذا النظام.

بتاريخ ٢٥- ١١ -٢٠١٢ نشرت صحيفة سورية حكومية تحقيقا مطولاً عن هيئة مكافحة الفساد التي لم تولد بعد حكومياً، بين فيها التحقيق الفرق بين هذه الهيئة المنتظرة وبين الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش.

يقول التحقيق:(حدد مشروع قانون هيئة مكافحة الفساد مهام واختصاصات الهيئة بالآتي ومنها:

× وضع استراتيجية وطنية شاملة للتعريف بالفساد ومخاطره والوقاية منه ومكافحته، وإعداد الخطط والآليات والبرامج المنفذة لها، وذلك بالمشاركة والتعاون مع سائر الجهات المعنية في الدولة والمجتمع.

× تعزيز إسهام المجتمع الأهلي في الأنشطة المناهضة للفساد، ونشر ثقافة عدم التسامح مع أعمال الفساد والمفسدين، وللهيئة في هذا المجال تشجيع إحداث جمعيات أهلية لضمان المشاركة المجتمعية في الوقاية من الفساد ومكافحته.

× تقويم التشريعات النافذة المتعلقة بمكافحة الفساد للوقوف على مدى فعاليتها واقتراح تعديلها عند الاقتضاء.

× تقصّي جرائم الفساد التي تكتشفها الهيئة، أو التي تحال إليها ملفاتها من الجهات العامة، أو تتلقى بشأنها إخبارات أو تقارير أو شكاوى التحقيق عند الاقتضاء مع من ينسب إليهم ارتكابها، أياً كان موقعهم وصفتهم وعملهم، واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة بشأنها.

× التنسيق مع وسائل الإعلام والمؤسسات الدينية والتربوية لممارسة دور فاعل في مكافحة الفساد).

هذه المهام والاختصاصات لهيئة لم تولد بعد حكومياً، كان بالإمكان الاستغناء عنها كلياً لو كان القضاء السوري نزيهاً وغير تابع للسلطة التنفيذية وتسيّره الأجهزة الأمنية. فالقضاء المدني كفيل بمكافحة الفساد لو كان كما قلنا قضاءً مستقلاً، وما هذا الحكي الحكومي عن هيئة لمكافحة الفساد سوى ذر للرماد في العيون، فالعشرين شهراً التي عاشها السوريون الثائرون في مختلف مناطق سورية تؤكد أن هذا النظام منتجاً ومصنّعاً لمختلف أشكال الفساد والفاسدين، فما فعلته الأجهزة الأمنية وشبيحة النظام في اقتحامات مناطق الثوار، تؤكد على تشريع النهب والسرقة من قبل النظام السياسي الذي اختار الحل الأمني العسكري منذ الساعة الأولى مع الثورة والثوار. وقد امتلأت صفحات الناشطين السوريين بصور النهب المنظم الذي مارسته قوات النظام وشبيحته. من هذا الواقع المر الذي يعيشه السوريون نقول إن هذا الكلام عن هيئة لمكافحة الفساد ما هو إلا تصدير لمزيد من الأوهام لمن يقف حتى الآن مع النظام السوري.

ويقول التحقيق المنشور في بند الكسب غير المشروع:(في مشروع قانون هيئة مكافحة الفساد ورد الكسب غير المشروع في فصل خاص هو الفصل الرابع، ويتضمن إحداث مديرية في هيئة مكافحة الفساد تسمى مديرية الكسب غير المشروع وتتولى استلام وتسجيل مغلفات إقرارات الذمة المالية من الجهات العامة أو جهات الخدمة العامة المشار إليهما في المادة (١) من قانون الكسب غير المشروع وحفظها مغلفة لديها، ويتولى المجلس الأعلى لهيئة مكافحة الفساد التحقيق في الشكاوى والإخبارات والتقارير بشأن الكسب غير المشروع فيما يتعلق بنواب رئيس الجمهورية ورئيس وأعضاء مجلس الشعب ورئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ومن يعامل معاملتهم ونواب الوزراء والمحافظين).

طبعاً علينا أن نلاحظ أن الهيئة لا يمكن أن تقترب من رئيس الجمهورية، لأن الدستور الذي صنّعه النظام من خلال استفتاء(شكلي) ومزور مرّر بينما كانت شلالات الدم تملأ شوارع البلد، وضع صلاحيات مطلقة في شخص رئيس الجمهورية، وحتى نواب مجلس الشعب الذين يشملهم المحاسبة غير مقتنعين بمسألة أن يشمل مشروع قانون هيئة مكافحة الفساد تحقيقات الكسب غير المشروع لأعضاء مجلس الشعب.

واقع الفساد المخيف في الشارع السوري أحد الأسباب غير المباشرة التي ساهمت في اندلاع الثورة الشعبية في سورية، حيث لم يبق بيت أو فرد في هذا البلد إلا وعانى من الفساد والفاسدين، وثمة أرقام منشورة أيضاً في وسائل إعلام قريبة من السلطة تتحدث عن ٩٠٠ مليار ل. س، هو حجم مخرجات الفساد، يعني ثلث الناتج الوطني الإجمالي السوري. فهل يمكن تخيل هذا الرقم الكبير فيما لو كانت عائديته على الدخل الفردي في سورية.

تعتبر مناقشات الإعلام السوري الحكومي بخصوص هيئة منتظرة لمكافحة الفساد، عبارة عن نكتة سمجة، لاسيما أن السوريين يعرفون جيداً أن هذه المعالجات الخاصة بمكافحة الفساد لم تكن تطال إلا صغار الفاسدين، أو من ينوي النظام التخلص منهم وحرق أوراقهم، فأحد كبار الفاسدين(رامي مخلوف) كان ولا زال حسب وصف بعض

المحللين (ملك الاقتصاد السوري)، وطبعاً الحديث عنه خط أحمر، وعندما سأل النائب رياض سيف عن أعمال شركة الخليوي وعن مخالفاتها وعن سرقتها للأموال العامة، أصدر زعيم النظام (بشار الأسد) قراراً برفع الحصانة عن النائب رياض سيف وسجنه لمدة سبع سنوات.

يقول بعض المحللين أن الشركات الأجنبية لا يمكنها الدخول في أي معاملات بسورية دون موافقة شخصية من رامي مخلوف، الذي نشرت بشأنه صحيفة «القبس» الكويتية مقالاً مطولاً بعنوان: (رامي مخلوف يسيطر على ٦٠٪ من اقتصاد سوريا).

مما جعل السؤال الأهم في ذهن أي سوري: لماذا لا يستطيع التفتيش أو القضاء أو النيابة العامة في سوريا التفكير بمحاسبة (رامي مخلوف) وأمثاله من أبناء كبار المسؤولين الذين تحولوا من خلال نفوذ السلطة إلى حيتان الاقتصاد السوري؟

حتى أن البعض يعتبر هذه الثورة التي فجّرها أطفال درعا جاءت رداً أخلاقياً على كل ممارسات الفساد المرتكبة من قبل كبار الفاسدين السوريين الذين نهبوا البلاد والعباد، ورداً على عجز مؤسسات القضاء السوري عن التصدي لهم.

وتشير تقارير صحفية وحقوقية إلى أن سورية تراجعت (مرة ثانية إلى مراكز متأخرة جداً في مؤشر مدركات الفساد الذي أصدرته منظمة «الشفافية الدولية» العام الحالي، واحتلت المرتبة ١٤٧ على مستوى العالم من ضمن ١٨٠ بلداً شملهم المؤشر، متراجعة ٩ درجات عن العام الماضي حيث كانت تشغل المركز ١٣٨ وفق تقارير المنظمة التي تتخذ من برلين مقراً لها، والتي أضافت بأنه لم يتخلف عن سوريا في لائحة الشفافية الدولية سوى السودان والعراق فقط من البلدان العربية، حيث نالت سوريا ٢,١ درجة من ١٠ درجات، الأمر الذي يشير إلى مشكلة «فساد خطيرة».

إن حديث الفساد والفاسدين في سوريا لا ينتهي، خاصة وأن هذه الظاهرة أنهكت بلداً يُعتبر من أغنى البلدان العربية بثرواته الطبيعية وكفاءات أبنائه الشباب.

١٣ صحفي وناشط إعلامي ضحايا سوريا في شهر تشرين الثاني

رابطة الصحفيين السوريين دمشق في ٢٠١٢/١٢/١

وثّقت لجنة الحريات الصحفية في رابطة الصحفيين السوريين، والمعنية برصد وتوثيق الانتهاكات بحق الصحفيين والنشطاء الإعلاميين مقتل /١٣/ صحفياً وناشطاً إعلامياً في عموم البلاد في شهر تشرين الثاني ٢٠١٢. حيث قتل ٤ صحفيين في دمشق وريفها، و٣ في حلب، واثنان في كل من دير الزور والحسكة وواحد في إدلب في استهداف قوات النظام السوري الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام، إضافة إلى مقتل ثلاثة صحفيين على أيدي قوات من المعارضة المسلحة في دمشق والحسكة. كذلك تمّ اعتقال الصحفية شذا المداد في بداية شهر تشرين ثاني نوفمبر، بعد استدعائها للتحقيق من قبل الفرع الداخلي في جهاز أمن الدولة في العاصمة دمشق.. وتم الإفراج عن ميس غسان الشيحاوي، الطالبة في السنة الثالثة في كلية الإعلام بجامعة دمشق. وكانت ميس قد اعتقلت بتاريخ ٢-١٠-٢٠١٢.

كما اعتقل الناشط الإعلامي براء ميس في حلب يوم بتاريخ ١٤-١١-٢٠١٢. من قرب حاجز مشفى الحياة بحلب ولا توجد أية معلومات عن ظروف اعتقاله ومكان تواجد حتى اللحظة. يذكر أن براء يعمل مع شبكة حلب نيوز. كذلك أصيب مراسل قناة العربية محمد دغمش بشظايا، أثناء تغطيته لمظاهرة في حي بستان القصر في مدينة حلب، بتاريخ ١٦-١١-٢٠١٢. حيث أدى القصف الصاروخي إلى مقتل وجرح العشرات من المدنيين.

وتم الإفراج عن الصحفي التركي جونيت أونال بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٧ الذي اختطف من قبل المخابرات السورية في شهر آب أغسطس الماضي، وذلك بحسب تصريح النائب في البرلمان التركي عن حزب الشعب الجمهوري «حسن أكجول». في حين ما يزال مصير الصحفي بشار فهمي القدومي، مراسل قناة الحرة مجهولاً. حيث اختفت آثاره قبل نحو ثلاثة أشهر، منذ ٢٠ -٠٨- ٢٠١٢ ثالث أيام عيد الفطر، خلال تواجده لأداء عمله مراسلاً لقناة «الحرة» عند مشارف مدينة حلب مع المصور التركي جونيت أونال. وما زال مصيره غير واضح حتى الآن والنظام السوري أنكر بشكل رسمي احتجازه.

أسماء شهداء الثورة من الإعلاميين في شهر تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١٢:

١-محمد خليل الوكاع، ناشط إعلامي: قتل في قصف مدفعي على مدينة الميادين في محافظة دير الزور. بتاريخ ١-١١-٢٠١٢.

٢-حسان حيدر الشيخ حمود، ناشط إعلامي: قتل أثناء تصويره القصف على حي السعن وحوش حجو في بلدة تلبيسة في محافظة حمص. بتاريخ ٢-١١-٢٠١٢.

٣-جمال عبد الناصر ملص، مصور وناشط إعلامي: قتل أثناء قصف مدينة معرة النعمان في محافظة إدلب. بتاريخ ٣-١١-٢٠١٢.

٤-سامر خريشي، مصور وناشط إعلامي: قتل أثناء تصويره العمليات العسكرية مع الجيش السوري الحر، في بلدة عربين في ريف دمشق. بتاريخ ٥-١١-٢٠١٢.

٥-مصطفى كرمان، ناشط إعلامي: قتل أثناء قصف حي بستان القصر في حلب بالصواريخ، بتاريخ ١٦-١١-٢٠١٢.

٦-عبد الله حسن كعكة، ناشط إعلامي: قتل تحت التعذيب في فرع المخابرات العسكرية في حلب، بتاريخ ١٧-١١-٢٠١٢. عبد الله هو شقيق كل من القتيلين عبد الغني وأحمد كعكة.

٧-محمد الخالد، ناشط إعلامي: قتل على أيدي مسلحين تابعين لكتيبة «نمر» من لواء درع الشهباء في مدينة حلب. بتاريخ ١٨-١١-٢٠١٢. أعدم خالد رمياً بالرصاص بسبب انتقاداته المتكررة لبعض عناصر الجيش السوري الحر.

٨-محمد الظاهر، ناشط إعلامي: قتل بسبب القصف على بلدة البويضة في ريف دمشق. بتاريخ ١٩-١١-٢٠١٢.

٩-عابد خليل، صحفي: قتل برصاص قوات الجيش السوري الحر في مدينة رأس العين في محافظة الحسكة. بتاريخ ١٩-١١-٢٠١٢.

١٠-هوزان عبد الحليم محمود، ناشط إعلامي ومصور: قتل بنيران القوات العسكرية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي في رأس العين بحسب شبكة بصمة سورية. بتاريخ ٢٠-١١-٢٠١٢. قام هوزان بتغطية المظاهرات الكردية في القامشلي، وانتقل بتاريخ ١٩-١١-٢٠١٢ على رأس العين لنقل أخبار الاشتباكات بين الجيش السوري الحر وقوات حزب الاتحاد الديمقراطي. وقتل هناك أثناء الاشتباك بينما كان يقوم بالتصوير. هوزان كان مراسل شبكة بصمة سورية.

١١-باسل توفيق: صحفي: اغتيل على يد «مجموعة إرهابية مسلحة» بحسب الوكالة العربية السورية للأنباء «سانا». في حي التضامن في العاصمة السورية دمشق. بتاريخ ٢٢-١١-٢٠١٢. توفيق كان يعمل صحفياً في الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون السورية.

١٢-محمد الخال، مصور وناشط إعلامي: قتل أثناء تصويره العمليات العسكرية مع الجيش السوري الحر، حيث استهدف مع زملائه بقذيفة صاروخية في مدينة دير الزور، بتاريخ ٢٥-١١-٢٠١٢.

١٣- محمد قريطم، صحفي: قتل بسبب القصف على مدينة داريا، في ريف دمشق. بتاريخ ٢٩-١١-٢٠١٢. قريطم كان يعمل مع جريدة عنب بلدي، وناشط مهم في الحراك السلمي السوري، وعضو اللجنة الإعلامية في مجموعة أيام الحرية. ومعتقل سابق عام ٢٠٠٣ على خلفية نشاطاته المدنية في مدينة داريا.

https://www.facebook.com/groups/228388973908485

تحذير أممي من أوضاع اللاجئين السوريين

الجزيرة نت ٢٠١٢/١١/٣٠

قالت الأمم المتحدة يوم الجمعة إن اللاجئين السوريين يتعرضون لإطلاق نار أثناء محاولتهم الفرار إلى الأردن، وأكدت وجود ربع مليون نازح في ملاجئ مؤقتة بحمص.

وفي أحدث إفادة بشأن الأزمة السورية، قالت المتحدثة باسم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ميليسا فليمينغ: «تلقينا تقارير مزعجة للغاية من لاجئين سوريين في الأردن يقولون إنهم استهدفوا أثناء فرارهم»، ودعت فليمينغ كل الأطراف إلى «ضمان وصول المدنيين على الأقل إلى ممر آمن إلى خارج البلاد».

ولم توضح المتحدثة الطرف الذي يستهدف المدنيين وقالت إن المعنيين «مذعورون ولا يرغبون في أن تحكى قصصهم»، وأشارت إلى أن بعض العائلات تخدر أطفالها أثناء الرحلة إلى الحدود حتى يظلوا «هادئين وصامتين».

وسجل أكثر من ٤٦٥ ألف سوري كلاجئين في دول مجاورة وفي شمال أفريقيا، وتقول المفوضية إن آلافا آخرين لم يسجلوا أسماءهم لطلب الحصول على وضع اللاجئين والمساعدة.

وفي الأردن سجل قرابة ١٣٨ ألف لاجئ أسماءهم، ويعيش أكثر من ٣٢ ألف شخص في مخيم الزعتري شمال عمان وهو أكبر مخيم للاجئين السوريين في الأردن. واستقبل لبنان أكثر من ١٣٣ ألفا في مقابل ١٢٣ ألفا في تركيا وأكثر من ستين ألفا في العراق وأكثر من ٩٧٠٠ في شمال أفريقيا.

من جانب آخر قالت فليمينغ إن فريقا تابعا للمفوضية تمكن من الوصول إلى حمص هذا الأسبوع ووجد أن ٢٥٠ ألف نازح يعيشون في أوضاع «بائسة» بالمدينة التي يصل عدد سكانها إلى مليون شخص.

وقالت فليمينغ إن المفوضية العليا للاجئين قلقة أكثر لأن نصف المستشفيات لا تعمل، ولأن المدينة تفتقر بشكل خطير إلى المواد الأساسية وخصوصا الأدوية والملابس وأحذية الأطفال والأغطية. وأشارت إلى أن بعض النازحين قدموا من حمص بعد أن غادروا أحياءهم المضطربة عقب تدمير منازلهم، وجاء آخرون من أجزاء أخرى من البلاد ونزحوا مرات عديدة.

وتقول المفوضية إن بعض مستشفيات المدينة تحول إلى ملاجئ وإن ٦٠٪ من أطباء حمص غادروها ومعهم أفراد الطاقم الطبي. وسلمت قافلة للمفوضية تضم تسع شاحنات مساعدات لمواجهة برودة الشتاء خلال زيارة حمص التي استمرت يومين وانتهت مساء الخميس. وشملت المساعدات أغطية ثقيلة للشتاء وملاءات ومناديل صحية، وقالت فليمينغ «من المقرر أن نسلم المزيد من المساعدات في الأيام المقبلة لدينا فكرة أفضل عن الاحتياجات في مدينة تتعرض لقصف مروع منذ بدء الصراع ووضعها يائس بالفعل».

http://www.aljazeera.net/news/pages/75f622f8-54c4-410c-a4da-bbc70ec0e62f

لا للفتنة.. لا للسلطان الجائر

ياسر عطا الله

تقدم الأحداث المتلاحقة، التي تعصف بأكثر من بلد عربي، صورة سلبية عن مآل (الربيع الديمقراطي)، حيث الفوضى، وغياب الأمن، وتعثر الاقتصاد، وملامح الانقسام الحاد الذي يهدد وحدة المجتمعات..

إنها صورة ملائمة لتأكيد الحكمة العربية القديمة: (سلطان جائر خير من الفتنة). وهي كذلك فرصة سانحة كي يذكرنا أعداء التحول الديمقراطي بصوابية آرائهم وبعد نظرهم، عندما رفعوا عقيرتهم بالتحذير من الثورات التي ستقود البلاد إلى التقسيم والفوضى، على اعتبار أن (شعوبنا غير جاهزة للديمقراطية)، وهي عبارة مهذبة تنطوي على حكم أكثر حسماً: (شعوبنا لا تستحق الديمقراطية).. بالطبع، يحق لخصوم الديمقراطية المزمنين أن يسرعوا إلى استخلاص ما يناسبهم من نتائج، ولكن، بالمقابل، يحق لنا أن نسجل هذه المفارقة التي تفقأ العين: فكثير من هؤلاء لم يكلوا، طيلة السنين الماضية، من الدعوة إلى التريث والتدرج البطيء وعدم الاستعجال، منتقدين التسرع في إطلاق الأحكام على تجربة الأنظمة السابقة التي لم تكتمل..! أليس غريباً أن يمتلك هؤلاء صبراً أيوبياً على تجربة عمّرت نصف قرن، ثم يظهرون اليوم على هذه الصورة من نفاد الصبر إزاء تجارب لم يتجاوز عمر أقدمها العامين؟!

ومع ذلك، لنفترض جدلاً أن الوقت الذي مر على الربيع العربي يتيح لنا استخلاص النتائج وإطلاق الأحكام، فما الذي نستنتجه مما يجري في مصر مثلاً؟ وبماذا نحكم على الديمقراطية الوليدة هناك؟

صحيح أن الإخوان المسلمين أظهروا ميلاً إلى الاستئثار بالحكم وإقصاء التيارات الأخرى، ولكن الصحيح أيضاً أننا نقف اليوم، ولأول مرة في التاريخ العربي المعاصر، أمام حالة مثلى للقوى المدنية، الليبرالية واليسارية، التي توحدت في جبهة واسعة وصلبة، واستقطبت عشرات الآلاف من المواطنين، لتنجح في حشد مليونية ملأت ساحة التحرير وغيرها من ساحات الثورة المصرية..

لقد أصدر الرئيس محمد مرسي إعلاناً دستورياً يشي بنوايا استبدادية، أو، كما يحلو للبعض أن يستنتج، يوحي برغبة في إعادة انتاج الدكتاتورية.. ولكن الطوفان المعارض أرغمه على البحث عن مخرج، فلجأ إلى اقتراح الاستفتاء الشعبي (وليس إلى الدبابات وطائرات الميغ)، أي أنه اعترف، طائعاً أم مرغماً، بالشعب كمرجعية عليا، وهو بحد ذاته حدث فريد في التاريخ العربي. ربما يمثل الاستقطاب الحاد، الذي تشهده مصر بين الاسلاميين و(المدنيين)، حداً أقصى في اللعبة الديمقراطية، غير أنه لم ينفلت من إطار هذه اللعبة، ولم يخرج على تقاليدها. أما ما يمثله هذا الاستقطاب- الانقسام من تهديد لوحدة المجتمع، فينبع من ضعف المجتمع نفسه، هذا المجتمع المريض والهش، ليس بفعل الديمقراطية الناشئة، بل بسبب الاستبداد الطويل، الذي أنهكه وأضعف ثقته بنفسه وألغى مساحة الحوار بين مكوناته.

لعلنا نستطيع أن ننقل هذا الجدل إلى مستوى مثل بسيط: بعد سنين طويلة من الحبس القسري في غرفة معتمة محكمة الإغلاق، تمكن السجين من قهر سجانه، ففتح باب غرفته وشرع نوافذها للشمس والهواء. عندما سيخرج، فعلى الأرجح، سيكون بمرافقته الكثير من طفيليات العتمة: قمل وعث وبراغيث.. وكذلك فسيكشف النور الداخل لتوه كل العفن الذي راكمته سنوات الحبس الطويلة..

فأي الفعلين هو المسؤول عن هذا المشهد الصادم؟ إغلاق الغرفة أم فتحها؟ الحبس أم الخروج منه؟ هكذا لا ينجح الفرع السوري من (جمعية أعداء الديمقراطية) في جعل الدرس المصري مصدراً للعبر التي تجعلنا نثوب إلى رشدنا، وتوقظ فينا الحنين إلى حضن النظام.

ربما الأجدى لهؤلاء أن ينسوا ما يجري في مصر وتونس وليبيا، ويركزوا على أسئلة صنعت في سورية: من المسؤول عن وجود السلفيين والمتطرفين في بلد حكمه نظام علماني تقدمي حكماً مطلقاً لمدة نصف قرن؟

بعد كل هذه العقود من طلائع البعث، و من شبيبة الثورة والاتحاد الوطني.. ألا يحق لنا محاكمة هذا النظام، بل وتعليق مشنقته، لأنه يتحدث اليوم عن فتنة بين طوائف ومذاهب وعشائر!؟

خطة الإبراهيمي التي لن يكذّبها!

محمد سليم

أخيراً.. صار للإبراهيمي خطة، أو شبه خطة، يمكن تداولها ومناقشتها والسجال حولها.

قبل ذلك أمضى الوسيط شهور تكليفه، وهو يدور على العواصم ذات العلاقة، ليستمع ويتبادل الرأي ويجمع الأفكار، دون أن يبدر عنه ما يشي بأي خطة أو توجه أو حتى نوايا محددة.. وفي هذه الأثناء فقد كانت المهمة الأبرز للدبلوماسي المخضرم هي أن يخرج بين الحين والآخر لينفي التسريبات التي حاولت التكهن بأفكاره، حتى بدا وكأنه لم يأت ليقدم خطة، بل ليكذّب جميع الخطط التي تنسب إليه! لم يكن ما قاله الابراهيمي في الأمم المتحدة، يوم الخميس الماضي، جديداً أو مفاجئاً: حكومة انتقالية، قوات حفظ سلام، وقرار من مجلس الأمن يشرعن هذا الحل ويعطيه القوة اللازمة للتنفيذ.

غير أن عبارة شدد عليها الابراهيمي، ربما تعطي لأفكاره جدية أكبر، وتنقلها إلى مستوى أكثر عملية، بعد أن كانت، حسب تسريبات المطلعين، حبيسة اللغة العاطفية الانشائية القائمة على (النوايا الطيبة وحس المسؤولية والتحلي بالروح الوطنية عند جميع الأفرقاء).. هذه العبارة هي: (قوات حفظ سلام كبيرة وقوية)، والمعنى هنا واضح تماماً لا يحتاج إلى أي تأويل: تدخل عسكري أممي في سورية.. بهذا يكون الابراهيمي قد أعطى خطته بعداً واقعياً، ذلك أن الانتقادات التي واجهتها فكرة الحكومة الانتقالية، كانت في معظمها تتمحور حول الضمانات: من يضمن التزام النظام بوقف القتال؟ ومن يضمن أن لا تقوم الأصابع الأمنية الخفية بمحاصرة الحكومة الانتقالية ومنعها من العمل، بل وتصفية أعضاءها؟ من يضمن أن تسمح العصبة الملتفة حول النظام لأي معارض بالدخول ليلعب دوراً سياسياً مؤثراً؟

الجواب عن هذه الأسئلة هو قوات حفظ السلام (الكبيرة والقوية)، والتي من شأنها تقديم الضمانات المطلوبة للحكومة ولكل تفاصيل المرحلة الانتقالية. باختصار ستكون هي صاحبة السلطة العسكرية والأمنية الفعلية على الأرض، ريثما يستطيع السوريون الانتقال الآمن إلى مستقبلهم المنشود. وماذا عن النظام؟ أين سيكون من كل هذا؟ هل سيشارك جزء منه في المرحلة الانتقالية؟ هل سيبقى رأسه في مكانه رمزياً وبلا صلاحيات حتى العام ٢٠١٤؟

هذه هي المعضلة التي تواجه خطة الإبراهيمي وأي خطة أخرى تسعى إلى الحل السلمي، فللمسألة أبعاد عديدة: عملية سياسية وأخلاقية رمزية.. لن يجد الابراهيمي أي قبول من السوريين لبقاء النظام حتى العام ٢٠١٤، فهذه ستكون مكافأة لمن قتل شعبه ودمر بلده. أما مشاركة جزء من النظام في المرحلة المقبلة، فستدخلنا في دوامة البحث عن أسماء في النظام تكون مقبولة من المعارضة، وهي مهمة شبه مستحيلة، فمن لم تتلوث يداه بالدماء فقد تلوثت

بالفساد، أو على الأقل بالتواطؤ مع القتلة والفاسدين.. أما القلة المستثناة من ذلك فقد انشقت وصارت في صفوف المعارضة، وإذا ما تبقى أحد آخر فهو بلا أهمية تذكر حتى يحتاجه السوريون في حكومة يعولون عليها في بناء مستقبلهم. هل يحتمل أن يُفرض بقاء النظام، أو جزء منه، بقرار صادر عن مجلس الأمن؟

هذا مستبعد، إذ يرجح ألا تغامر أي من القوى الكبرى بفرض حل يرفضه السوريون. وبالتالي فالطريق الأمثل إلى الحل هو القبول بالمطلب الذي اجمعت عليه المعارضة: إسقاط النظام بكل رموزه.. ثم البحث في بقية التفاصيل.

حرية – العدد (١٣) ٢٠١٢/١٢/٣

الجيش الوطني الذي قلما كان وطنياً!

هشام القاسم

لأسابيع تلت يوم الخامس عشر من آذار ٢٠١١، ظل سوريون كثر يراهنون على أن المشهد المصري سوف يتكرر هنا: في لحظة ما ستنزل قطعات عسكرية إلى الشوارع، لتنحاز إلى الثائرين السلميين، فتمسك بزمام البلاد وتقودها إلى بر الأمان.. لم يكسر التدخل العسكري السريع في درعا هذا الأمل ـ الوهم، كما لم تكسره أرتال الدبابات التي راحت تحاصر المناطق الثائرة الأخرى.. فظل الأمل معقوداً على (قادة شرفاء سيوقفون سريعاً هذا التوجه الخاطئ، ويضبطون بوصلة الجيش الوطني..). لم يتح لهذا الرهان أن يصمد طويلاً، فقد تسارعت المجريات لتصوغ مشهداً غرائبياً بلا سوابق: حماة الديار يدمرون الديار فوق رؤوس أهلها.. اليوم، وبعد كل هذه الأشهر على الحرب المفتوحة التي يشنها الجيش النظامي على شعبه، يحق لنا أن ننظر إلى هذا الرهان على أنه محض سذاجة، وإلى أولئك المراهنين على أنهم حالمون بلا أدنى صلة بالواقع. ولكن.. ألم يكن رهانهم يستند إلى أي منطق؟ أليس ما تمنوه هو ما كان يجب أن يحدث؟.. أليس هذا ما يحدث في أي بلد طبيعي؟

ما الذي جعل الأمر عندنا يسير على نحو يخالف المنطق، ويناقض ما حدث في مصر، ومن قبلها تونس؟.. ما الذي قاد الجيش السوري إلى هذا المآل المأساوي؟

لم يُقدر لمعركة ميسلون (٢٤ تموز ١٩٢٠) أن تكون لحظة مؤسسة للجيش الوطني في سورية، إذ سرعان ما بعثرت الهزيمة الملحمية تلك المجموعات التي قادها يوسف العظمة، والتي كان الملك فيصل يريدها نواة لجيش مملكته الوليدة. وعندما استتب الأمر للانتداب الفرنسي، فقد أتاح للسوريين أن ينخرطوا في (الدرك)، وفي ما كان يسمى (جيش الشرق)، ولكن ليس كل السوريين، إذ كان هناك معايير غير معلنة للانتساب، أهمها: تفضيل البدو، والقادمين من المناطق الريفية المهمشة، وأبناء الأقليات الطائفية والعرقية. وقد كان هذا جزءاً من أسلوب حكم اعتمده الفرنسيون، ويقوم على التمييز وزرع الضغائن بين مكونات البلاد. بدءاً من عام ١٩٣٦ صار (الجيش الوطني المستقل) مطلباً لشرائح واسعة من السوريين، ومع ذلك فقد ظل العسكر السوري تحت سيطرة الانتداب، حتى كانت مجزرة البرلمان السوري (٢٩ أيار ١٩٤٥)، ففر على إثرها عشرات الضباط وصف الضباط والجنود الوطنيين من جيش الشرق، ودفعوا باتجاه تأسيس الجيش الوطني المنشود، مشكلين نواته الأولى. إذاً جاء الأول من آب ١٩٤٥ (التاريخ الرسمي لتأسيس الجيش السوري) على أنقاض جيش الانتداب، ولظروف كثيرة لم تستطع هذه اللحظة التأسيسية إحداث قطيعة حقيقية مع الماضي، ولم تقو على تحقيق ما كان الجيش الناشئ يحتاجه من دمج وإعادة صياغة.

منذ تلك البداية وعيوب أساسية ترافق مسيرة الجيش:

فهناك أولاً التمثيل المختل للمجتمع السوري، إذ كانت كفة الأقليات هي الغالبة، وقد تعزز هذا الاختلال بعد الاستقلال مع عزوف البرجوازية وغيرها من الشرائح المدينية عن الانخراط في الجيش، محتفظة بحساسيتها القديمة إزاءه يوم كان جيش انتداب، ومتشبثة كذلك بنظرة سلبية للسلك العسكري على أنه ملاذ للفاشلين والكسالى.. بالمقابل ازداد إقبال الريفيين، وخاصة من أبناء الأقليات، إذ رأوا في الجيش وسيلة عيش، وطريقاً للصعود الاجتماعي، وخلاصاً من تهميشهم المزمن.. ومن جهة أخرى، فإن المكونات المشكلة للجيش لم تجد لها عقيدة وطنية جامعة تندمج فيها وتتماسك حولها، فظلت نهباً لانتماءات مناطقية وطائفية زادتها تبعثراً وانقساماً.. وقد كان هذا بالطبع انعكاساً لحال المجتمع برمته.. كذلك لم تنجح القيادات العسكرية ولا السياسية في ترسيخ التقاليد العسكرية الاحترافية، الشيء الذي ساهم في سهولة انزلاق الجيش إلى دهاليز السياسة ومتاهاتها..

ثمة مثال يلقي ضوءاً على أزمة التأسيس:

خدم حسني الزعيم (حلبي من أصول كردية) برتبة ملازم ثان في الجيش العثماني، ثم التحق بالجيش الفرنسي، ورقي في نهاية ١٩٤١ إلى رتبة مقدم، وحارب في القوات التابعة لحكومة فيشي (الموالية للألمان)، والتي عهدت إليه بمهمة تنظيم نشاطات ضد جيوش الحلفاء. وقيل إن الزعيم اختلس مبلغاً من الأموال التي رصدت لهذه المهمة، فألقي القبض عليه من قبل قوات فرنسا الحرة، وحكم بالسجن عشرة سنين، وبعد عامين تقريباً أطلق سراحه شرط إقامته في لبنان، ثم سمح له بالعودة إلى سورية، فالتحق بالجيش السوري عام ١٩٤٦ وعين رئيساً للمحكمة العسكرية في دير الزور، وفي عام ١٩٤٧ عين مديراً عاما للشرطة، ثم في عام ١٩٤٨ صار قائداً للجيش، ورقي إلى رتبة زعيم (عميد).

هكذا فإن الحياة العسكرية لفرد واحد شهدت ثلاث ولاءات ـ هويات (العثمانية والفرنسية والسورية)، وهي ظاهرة ليس الزعيم مثالاً وحيداً عليها.. على أي حال فإن الزعيم نفسه سوف يفتتح واحداً من مآسي الجيش السوري، وذلك عندما قام بانقلابه في ٣٠ آذار عام ١٩٤٩ مدشناً دخول الجيش إلى السياسة، وهو أمر كان له مفعولين سلبيين: فتح شهية العسكريين على السلطة فحولهم إلى مدمني سياسة، مبتعدين أكثر وأكثر عن التقاليد العسكرية القائمة على الانضباط والتراتبية. ومن جهة أخرى فتح عيون السياسيين على الجيش كحصان رابح لتحقيق مآربهم، فصاروا جميعاً انقلابيين يؤمنون بالتغيير القسري، بدلاً من الوسائل المدنية المعتادة.. والنتيجة أن انقسامات السياسيين أضيفت إلى انقسامات العسكر، ليتوزع الجيش على خطي انقسام متوازيين ومتداخلين: واحد على أساس الانتماءات المناطقية والطائفية (كتلة الشوام، كتلة الحمويين، كتلة الدروز، كتلة العلويين..)، والثاني على أساس أيديولوجي (كتلة اليساريين والقوميين، كتلة السوريين القوميين، كتلة اليمين المساند للهاشميين...). هذا الشواش هو الذي قاد الجيش السوري لأن يضرب رقماً قياسياً عالمياً في عدد الانقلابات، فبين عامي ٤٩ و ٧٠ صنع نحو عشرة انقلابات، فضلاً عن عدد كبير من العصيانات والتمردات ومحاولات الانقلاب..

وصل البعث إلى الحكم إثر انقلاب آذار (سمي ثورة)، وبدلاً من أن يضع حداً للصراع داخل الجيش، فقد أدراه على أسس جديدة، وبدلاً من أن يدمج الكتل المتنافرة فقد راح يصفيها الواحدة تلو الأخرى، مبقياً على كتلة البعث وحدها (إثر الانقلاب تم تسريح أكثر من ٧٠٠ ضابط من غير البعثيين).. وإذا كان الصراع الأيديولوجي قد حسم لصالح ايديولوجيا البعث، فإن الصراع الطائفي والمناطقي ظل دائراً، إذ كانت كتلة البعثيين نفسها منقسمة على أساس طائفي ومناطقي، الشيء الذي ساهم في تفجير انقلابيين تاليين، مع عدد من محاولات الانقلاب الفاشلة (محاولة حاطوم مثلاً).. لم يوحد البعث الجيش على أساس مشروع وطني، بل على العكس، فقد علق الانتماء الوطني لصالح انتماء رمزي وفضفاض: الأمة العربية الواحدة ذات الرسالة الخالدة. وبما أن البعث هو المكلف بتحقيق هذه الرسالة، فقد تفرغ الجيش تماماً لحراسته ريثما ينجز هدفه السامي هذا!

ومن هنا فمفهوم الجيش العقائدي، الذي اجترحه البعث، يعني أمراً واحداً: عقيدة الجيش هي عقيدة البعث نفسها، وولاؤه الوحيد هو للبعث فقط.. ثم ضاقت دائرة الولاء لتنحصر في فرد واحد، قائد ملهم اختزل، في شخصه، البعث والجيش والبلد برمته، الشيء الذي أعفى المؤسسة العسكرية من أي مسؤولية إزاء الوطن والشعب السوريين..

بالطبع يجب أن لا يقودنا هذا إلى إنكار ما احتضنه الجيش السوري من كفاءات فردية وأسماء نظيفة ومخلصة، أو انكار ما قدمه جنود وضباط، بل وحدات كاملة، من بطولات وتضحيات جسيمة (وهو ما تجلى في مناسبات عدة، آخرها انشقاق الآلاف من هؤلاء وانضمامهم إلى ثورة مواطنيهم).. ولكن الحديث عن أفراد شيء، والحديث عن مؤسسة شيء آخر تماماً.

الحديث عن مؤسسة يجعلنا، وللأسف الشديد، نقف أمام حكم قاس وجارح: جيشنا الوطني قلما كان وطنياً!

الخلاف بالرأي لا يعني خيانة الوطن

يارا بدر

السخرية، أنا لا أعرف ما هي السخرية، حتى سخرية القدر نميّزها لكن نبقى ضحايا لها على ما أعتقد. نحاول الهرب من أخبار الحرب المُتناقلة في صفحات مواقع التواصل الاجتماعي إلى عالم السينما المُتخيّل، في ذلك الفجر الذي أتى بعد أرق ليل طويل كان يُعرض فيلم «أزهار هاريسون» (٢٠٠٠)، المُهدى إلى أرواح ٤٨ صحفياً قتلوا خلال تغطيتهم أحداث الحرب في يوغسلافيا بين عامي ١٩٩١-١٩٩٤. وما بين الشاشتين، شاشة التلفاز حيث الشريط السينمائي وشاشة الكومبيوتر الصغير، خيطٌ سحري يصل بين أزمنة وأماكن العالم السينمائي المُتخيّل، وبين تفاصيل واقعنا الراهن، تقارب قائم في ذات اللحظة بين يوغوسلافيا ١٩٩١ وسوريا ٢٠١٢.

كان الانفجار في صورة الفيلم، وصوته يرن قرب أذني آتياً من القذيفة التي سقطت في ركن الدين ربما، في جوبر، او لعلّها برزة. كان الهاربون من المناطق المتقاتلة يسيرون قوافل في ذلك الشريط، وبجانبي على شاشة الكومبيوتر شريط آخر يعبر في نشرة الأخبار لوجوه كوجوههم، لنساء مفجوعات مثلهم، لرجال مكسورين بثقل التهجير مثلهم، ولكنهم وبحسب ما يذكرون في نشرة الأخبار هم اللاجئون السوريون إلى الحدود التركية واللبنانية والعراقية.

هي تقاطعات غرائبيّة، استثنائية، قد لا تكون سوى نسج رغبات وأوهام، مملحة ببعض خيالات الذاكرة، إذ كان وجه الممثل «ديفيد ستراثيرون» من شدّني بعيداً عن شاشة الكومبيوتر، الوجه الذي ميّزته للمرّة الأولى عبر فيلم المخرج والممثل «جورج كلوني» المعنون «ليلة طيبة وحظّاً سعيداً» عام ٢٠٠٦ بدور الإعلامي الشهير «إدوارد. آر. مور»، وانحفر في ذاكرتي بتلك الصورة بالأبيض والأسود، لما يجب على الصحفي أن يكونه، ذلك الهدوء، تلك الثقة، ونفاث السيجارة المشتعلة دوماً، إنّه الصحفي الذي يميّز الخبر حيث تختبئ القصة، من لا يخاف خوض الحرب ولو كان وحيداً، والأهم أنه متصالح ومنذ البداية مع وعيه المطلق للثمن الذي يجب أن يُدفع في هذه الحرب. حرب «إدوارد. آر. مورو» كانت من أجل حماية المبدأ الدستوري لحريّة الرأي والتعبير، وبأنّ الاختلاف في الرأي لا يعني خيانة الوطن.

«ستراثورن» في «أزهار هاريسون» هو كل ذلك، ممتشقاً ابتسامة رقيقة عوضاً عن سيجارته السابقة. هو الصحفيّ الذي يرحل إلى «يوغوسلافيا» كي يغطي حكاية الحرب التي بدأت تشتعل في عام ١٩٩١ بين الصرب والكروات. لكنه يُفقد وتصل الأخبار لتعلن وفاته تحت أنقاض منزل مهدّم. هنا يغيب «هاريسون لويد» مصوّر صحيفة «النيوز ويك» وتنهض صور الحرب، في الرحلة التي تأخذنا إليها زوجته «سارة- آندي ماكدويل» وهي تبحث عنه بين مناطق وقرى «يوغوسلافيا» المتحاربة.

في مكانٍ ما، وسط كل هذه الفوضى من التقاطعات، غيبتني متاهتان. إذ بقيت أبحر نظري دونما فهم في الصور المتتابعة، لا يوقفني سوى صوت الضربة التالية للقذيفة يصفعني. كانوا مجموعةً من ثلاثة مصورين، يعبرون ما بين حواجز الصرب وحواجز الكروات، بعربتهم التي خُطّ على زجاجها الأمامي بأحرف ضخمة لونها أبيض (T V)، وعلى الحاجز يرفعون بطاقة «الصحافة- Press». تلك الكلمة، «صحافة»، التي تشبه كل شيء، ولا تشبه سوى ذاتها، فقط تتردد بقوّة حتى يتشظّى كل السيناريو الذي قبلها والذي بعدها وتُنتج سياقات معرفية مغايرة عن القراءات التي كان يمكن أن تقوم لو لم توجد تلك الكلمة. لاحقاً، وعندما يحضر شريط الإعلانات، تترسّب كلمة «صحافة» بداخلنا وتختنق في الصدر، أمّا أنا فلا تتسع حدقتي عيني بما يكفي للفهم. (Press) هناك، في عام ١٩٩١ وحيث كل الدمار الذي لديهم لدينا، كل القسوّة، كل الألم، كلّه لدينا مثله وأكثر. لكن هناك، كان الطرفان يخوضان حرباً يريدان من العالم أن يعرف بشأنها. هل كانت حرباً خاضها الطرفان من أجل قضية عادلة بحسب ما يؤمن كلّ طرف، لا أعلم. ولكن تتوالى الشخصيات خلال الفيلم، الطبيب الهارب من المشفى الذي يُقصَف، الجندي، الطالب، والسيدة العجوز التي هجرها الجميع إلاّ الموت، جميعهم يريدون من المصوّرين إلتقاط صورهم، إخبار حكايتهم، هذا ما يقوله الطبيب: «أنت صحفية، صورّي ما يحدث، عليك أن تجعلي العالم يرى ما يحدث».

أمّا نحن هنا، فقد قتل حسب إحصائيات «رابطة الصحفيين السوريين» ٩٨ صحفياً حتى شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ أثناء تغطيتهم للأحداث في سوريا، كما قتل ما يزيد عن ثلاثة عشر ناشطاً أثناء محاولتهم إنقاذ الصحفي «بول كونري» الذي تعرّض للإصابة في حي «بابا عمرو» في حمص، والذي قال لاحقاً: (ولربما بعد عشر سنوات سنقوم بتحقيق ونسأل أنفسنا...كيف سمحنا بحدوث ذلك!!).

في بلادي لا يعترفون ببطاقة «الصحافة»، في بلادي نخشى ان نعترف على جواز سفرنا بأنّ المهنة صحافة، ونخشى من وقع كلماتنا في بعض المقالات التي تعلّمنا انّها تتجاوز الخطوط الحمراء، فنغيّر أسماءنا عند التوقيع على هذه المواد. في بلادي نحلم بأن نقف على الحاجز ونرفع بطاقة «الصحافة» فنعبر بسلام، في بلادي نحارب من أجل صحافة حرة مستقلة، وفي حربنا الخاصة هذه عدنا إلى الأحلام الأولى، بأن تُحكى الحكاية عمّا يجري خلف غبش الغبار، وبين أزقة الدم. إذ وبعيداً عن كافة المبررات التي فرضها الواقع لتمركز بعض الإعلاميين خلف متارس السياسة، لا يزال الكثيرون في سوريا يبحثون فيما هو أبعد من السياسية، عن الطفل الذي يلهو بالقفز من فوق حطام الدبابة، عن الفتاة التي أسندت كتابها المدرسي إلى حجرين من منزلها المهدّم وجلست تدرس وهي التي لم تذهب إلى المدرسة منذ شهور، ربما. كما يبحثون عن الأب الذي غطّى جبين ابنه الصغير من أشعة الشمس بيد وحمله باليد الأخرى وهو يسير به ليدفنه، وعن تلك العينان اللتان تحفران أخدوداً في الذاكرة للأم التي دفنت أولادها الستة.

من متاهتي هذه حيث تنفض العيون الأتربة من حولها، وقفت أتساءل عن رحلة الحرب هذه التي أجبرنا على خوضها، هي المُكررة بكل ما يحمله تكرار التاريخ من تشوّهات اقسى، عن بلد تدمّرت بيوته، وأحياءٌ بأكلمها، عن قلقٍ من أصوات تنعق بالطائفية أو بالتقسيم، عن سخرية بأنّ القذيفةَ التالية قد تصيبني بالخطأ قبل أن تكتمل الجملة. هل سوف يعود المفقودون أم أنّ لنا نصيباً أيضاً من جراح الأرجنتين، وكيف سيكون المعتقلون بعد سنة وأكثر من تغييبهم القسري، هل حقاً أبيضت بشرتهم كما خصلات شعرهم؟ وماذا سوف يقول ذلك الطفل الذي فقد يده في قصف عشوائي بعد عشرين عاماً للفتاة التي يُحبّها، وهو يشربُ القهوة بيده الاصطناعية ؟! هل فقدنا بلداً ولكننا نكتسبُ وطناً؟ هل حقاً سوف ننهض من الموت بهويّة جديدة؟ وكيف ستكون؟!

«لورد هاريسون» بحسب الحكاية، التي صاغ السيناريو لها مخرج الفيلم «إيلي تشوراكوي» مع المخرج «ديدييه لو بيتشور» و«إيزابيل إسين» مؤلفة الكتاب الذي أخذَ الفيلم عنه وعنوانه (Le Diable A Lavantage)، «هاريسون» يكون قابعاً في أحد المشافي يعاني من إصابة بليغة في يده، وحالة صدمة بسبب أصوات القصف. تعود به زوجته إلى المنزل، حيث ذلك المنزل الزجاجي يحتضن أزهاره التي اعتنى بها ابنه الصغير. هناك، وبالرغم من كل العناية التي أولاها لإزهار والده فقد خسر واحدة. يحتاج «هاريسون» إلى عام كامل ليستعيد إدراكه، ولكنه لم يستعد يده التي بُترت بسبب الإصابة. ولاحقاً يعتزل التصوير الحربي ويكتفي بتصوير الأزهار.

في الربيع القادم قد تكون حربنا انتهت، وقد تكون نشرات الأخبار لا تزال تمتلئ بصور مدننا وأعين الأطفال تغرق في ملحها وترفع علامة نصر ما. وفي الربيع القادم قد يعود المهجرون ونغدو حكاية منسيّة. لكن، من اليوم وحتى ذلك الربيع القادم، سوف يوجد عشرات الأشخاص يلتقطون صورة لنشرات الأخبار، للحكاية المرميّة تحت الأنقاض وبقايا إنسان، لن يثبّتوا الزمن، لكنهم بهذا سوف يمنعونه من أن لا يكون موجوداً.

درس الانترنت!

حسن محمود

شهدت مناطق سورية واسعة، لا سيما دمشق وريفها، انقطاع خدمات الانترنت والاتصالات الخليوية لمدة ثلاثة أيام (من الخميس إلى السبت الماضي).

وقد أثار الحدث اهتماماً واسعاً، وأجمع المراقبون والمختصون على أن السلطات السورية هي التي قامت عامدة بقطع هذه الخدمات، دون أن يلتفت أحد، تقريباً، إلى تصريح الحكومة السورية بأن (العصابات المسلحة هي التي أقدمت على هذا الفعل الشنيع)، قبل أن تتراجع وتزج بتفسير آخر مفاده أن (الانقطاع حدث لأعمال صيانة روتينية).

وقد حار الكثيرون في تفسير هذا العمل المفاجئ، فمنهم من توقع مجزرة فظيعة يحضر النظام لها ويريد إخفاءها عن العالم، ومنهم من رأى أن الهدف هو تخوف من عمل جريء سيقدم عليه الجيش الحر، وبالتالي كان لا بد من حرمانه من التغطية الإعلامية الملائمة..

إثر عودة الانترنت والاتصالات، يمكننا إضافة تفسير آخر ربما يكون أكثر وجاهة:

لقد أرادها النظام بروفة، حالة جس نبض، يختبر من خلالها إمكانية عزل سورية تماماً، ومعرفة حجم ردود الأفعال العالمية وتلمس الخطوط الحمراء. ويبدو أن ردود الفعل جاءت عنيفة مجبرة إياه على التراجع، ما يشي بأن هذا النظام لا يزال يقيم وزناً لبعض الاعتبارات الدولية، من باب الخوف طبعاً، وليس من باب الكياسة واحترام الأعراف والقوانين..

غير أن هناك درساً آخر لا بد أن يكون النظام قد أدركه بعد هذه (البروفة)، فقد كان لافتاً تنويه جميع وسائل الإعلام، التي تداولت الخبر، إلى أن الانقطاع قد أثر (على العائلات التي تقيم في المناطق الخاضعة لسيطرة نظام الرئيس بشار الأسد، أكثر من المعارضين الذين يملكون في مناطقهم المحررة أجهزة بث فضائي وانترنت فضائي ومولدات طاقة).

من حيث المبدأ، يمكن للنظام أن يقدم على أي عمل جنوني، وربما يكون في جعبته الكثير من هذه الأعمال. ولكن ربما حان الوقت ليستنتج، من كل تجاربه السابقة، أن أكثر الأعمال فظاعة وجنوناً لم تعد تجدي نفعاً.. بل على العكس، فكل حماقة من هذه تقصر في عمره، وتقدم له دفعة إضافية في طريقه إلى مصيره المحتوم.

كاريكاتير العدد - عبد الله محرقي

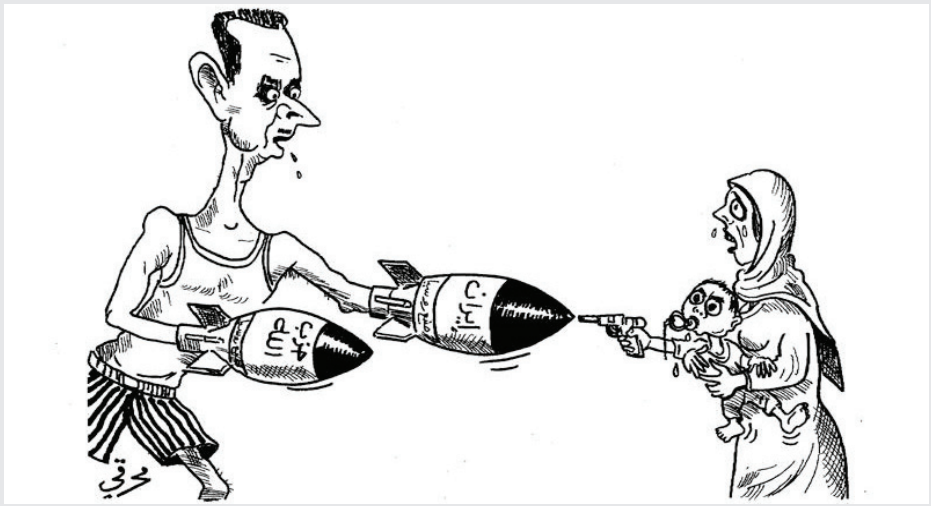

في وداع القناة الأرضية

مرثاة قصيرة لذلك العهد البائد

خالد الشعراني

جاء في الخبر:

(بعد أكثر من نصف قرن على بدء بث التلفزيون السوري، المحطة الأرضية، صدر قرار بإيقافها لتنطلق مكانها محطة فضائية جديدة (تلاقي) بداية تشرين الثاني الحالي). بعد ذلك بأيام علقت مجلة اقتصادية سورية بأسى على هذا الخبر، محولة إياه إلى ما يشبه النعوة، ويبدو من صياغة التعليق أن كاتبه أراد أن يفطر قلوبنا بلغته المؤثرة: (.. نتمنى من المسؤولين عن القناة أن تكون البرامج التي كانت مميزة للقناة الأولى، موجودة على قناة تلاقي كبرنامج غداً نلتقي ومجلة التلفزيون وما يطلبه الجمهور وغيرها.. حتى لا نشعر بفقدان شيء غالي على قلوبنا، وكان الأولى على المسؤولين بدل من اغلاق القناة الأرضية، أن يحولوها الى فضائية بدون اغلاقها وتغيير اسمها، لكان ذلك نال اعجاب الجميع. ودامت سوريا لنا ودمنا لها).

والغريب أن عدداً من الكتاب والصحفيين قد شاركوا المجلة شعورها بالأسى، فكتبوا المراثي مستذكرين بحنين ذلك الزمن (الجميل) الذي عاشته القناة الراحلة بيننا! في الوقت الذي يشيع فيه السوريون أكثر من مئة شهيد يومياً، يبدو غريباً أن ينشغل أحد بتشيع القناة الأرضية في التلفزيون السوري، لا بل ويقف فوق رأسها ليعدد مناقبها ويستذكر محاسنها، مطالباً إيانا باعتبار الحدث مأساة وطنية، والميت فقيد الأمة.. ومع ذلك فلا بأس من كلمات نساهم بها في هذا التشييع، ليس من أجل التباكي وذرف الدموع، ولكن من أجل الشماتة.. أجل الشماتة. فإذا كانت الشماتة في الموت غير جائزة، فإنها تغدو واجبة إذا كان الميت هو القناة السورية المغدورة.. منذ سنين شاعت نكتة تقول إن في سورية محطّتي تلفزيون، في الأولى يظهر الرئيس حافظ الأسد وهو يخطب، وفي الثانية يظهر شرطيٌ في يده هراوة يلوّح بها للمشاهدين لكي يعودوا الى المحطّة الأولى!

ليس في هذه النكتة إلا قدر قليل من المبالغة، ذلك أن فقيدتنا الغالية كانت في ردح طويل من عمرها (منذ أواسط السبعينات وحتى أواسط التسعينات) مخصصة بالفعل لأخبار القائد الملهم: خطبه التاريخية، تصريحاته الحكيمة، زياراته، لقاءاته.. وبالطبع مع أبرز ما هتفت به الجماهير لمعبودها المفدى.. كانت نشرة أخبار الثامنة والنصف تبدأ في التاسعة إلا ربع (دائماً ما يطرأ منعطف تاريخي يشغل غرفة الأخبار لربع ساعة كل يوم!)، ثم تمتد إلى ما شاء الله.. ساعة ساعتين، حسب طول الخطبة، وعدد الهتافات المرافقة، وعدد المؤتمرات المنعقدة، وكمية برقيات الولاء المرسلة.. ثم يأتي (التقرير الجوال) ليكشف لنا جرائم الامبريالية في العالم، وزيف الديمقراطية الغربية، ويعيد، مرة تلو الأخرى، كيف أباد الأمريكان الهنود الحمر بالبنادق والسكاكين (طائرات الميغ ودبابات تي ٥٤ لم تكن قد اخترعت في ذلك الزمان).. وفي ليلة الخميس المفترجة كانت ماريا ديب (أم عمار) تطل بوجه بريجنيف الحديدي وبنبرة ضابط مخابرات لتسألنا: (نعم أخي المواطن.. شو بتريد تسمع؟).. دون أن ننسى الدور التوجيهي والإرشادي للمذيع الضابط علاء الدين الأيوبي الذي كان يقبض كل أسبوع على ثلة من المجرمين ليؤنبهم على جريهم وراء ملذاتهم الشخصية..

كان هناك بضع استثناءات تجرحنا أكثر مما تمتعنا:

(نجوم وأضواء) ومن خلاله كنا ندرك أن الحياة لا تزال مستمرة خارج حدودنا، وأن هناك في العالم من يرقص غير عابئ بالمنعطفات التاريخية والتحديات المصيرية، ويغني للحب، لا للقائد والحزب.. و(من الألف إلى الياء) الذي كان يخبرنا أن العلماء في الخارج يكتشفون ويخترعون دون أن يكون لديهم قائد تاريخي يستلهمون منه أفكارهم.. على ماذا يتباكى المتباكون؟ على ذلك الزمن الذي كنا فيه معزولين ووحيدين ومدعاة لشفقة العالم؟ على ذلك العهد البائد الذي نثور ضده اليوم بكل مفرداته ورموزه وأدواته، ولاسيما إعلامه الخشبي الذي صدع رؤوسنا وحولنا إلى ببغاوات؟!